وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

أمر عدد 3916 لسنة 2014 مؤرخ في 3 أكتوبر 2014 يتعلق بالمصادقة على قائمة المنتفعين بإسناد عقارات دولية فلاحية في إطار تسوية وضعيتهم عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان هذه العقارات.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير الفلاحة،

بعد الاطلاع على القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وعلى القانون عدد 44 لسنة 1992 المؤرخ في 4 ماي 1992 المتعلق بنقل بعض صلاحيات وزيري المالية والفلاحة إلى الوزير المكلف بأملاك الدولة والشؤون العقارية،

وعلى القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية وخاصة الفصول 17 و18 و23 منه وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته،

وعلى الأمر عدد 999 لسنة 1990 المؤرخ في 11 جوان 1990 المتعلق بضبط مشمولات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وعلى الأمر عدد 1235 لسنة 1999 المؤرخ في 31 ماي 1999 المتعلق بتنظيم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته،

وعلى الأمر عدد 3336 لسنة 2011 المؤرخ في 27 أكتوبر 2011 المتعلق بضبط تركيبة وكيفية سير اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية،

وعلى الأمر عدد 413 لسنة 2014 المؤرخ في 3 فيفري 2014 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى محضر جلسة اللجنة الوطنية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية المنعقدة بتاريخ 21 مارس 2013 للنظر في وضعيات المحالة عليها من طرف اللجنة الجهوية الاستشارية بالقصرين بجلستها المؤرخة في 2 أكتوبر 2012 واللجنة الجهوية الاستشارية بنابل بجلستها المؤرخة في 11 ديسمبر 2012 واللجنة الجهوية الاستشارية بسوسة بجلستيها المؤرختين في 6 ديسمبر 2012 و7 فيفري 2013،

وعلى مداولة مجلس الوزراء وبعد إعلام رئيس الجمهورية.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول ـ تمت المصادقة على القائمة الملحقة بهذا الأمر المتعلقة بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان العقارات المنصوص عليها بالقائمة المذكورة والكائنة بولايات القصرين ونابل وسوسة.

الفصل 2 ـ كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 3 أكتوبر 2014.

رئيس الحكومة

مهدي جمعة